Kufa Journal of Arts
March 2025. No. 63, P 9 - 28
Faculty of Arts, University of Kufa.

مجلة آداب الكوفة
العدد ٦٣، اذار ٢٠٢٥م، ص ٩-٢٨
كلية الآداب، جامعة الكوفة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

سلطنة عُمان: أهمية موقعها الجيواستراتيجي ومراحل تطوّر نظامها السياسي

م.م حسين علي حبيب
كلية الفقه / جامعة الكوفة
huseina.zwein@uokufa.edu.iq

أ.د. محمد حسن دخيل
كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة
muhammedh.dakheel@uokufa.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٤/٣، تاريخ القبــول:٢٠٢٤/١١/١٦، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٣/١

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى دراسة الأهمية التاريخية والاستراتيجية للموقع الجغرافي لسلطنة عُمان، اذ تنبع إشكالية البحث من الأدوار التي أدّتها كل من الإمامة والصراعات القبلية وحُكم السلطان في تطوير النظام السياسي للسلطنة. فيتطرّق البحث إلى طبيعة تكوين المجتمع العماني وتنوعه اللغوي والثقافي والديني، الأمر الذي أسهم في نشوء مجموعات قبلية متنوعة واشتعال صراعات مستمرة بينها، إضافة إلى تدخلات القوى الاستعمارية ومحاولاتها في السيطرة على عُمان، كُلّ ذلك ساهم في تشكيل خارطة النظام السياسي العماني، كما تناول البحث تحليل طبيعة النظام السياسي وعملية نشوءه وتطوره، ودور الديانة الإباضية في العملية السياسية. ويقدم البحث نظرة عامة على التطور التاريخي لسلطنة عمان، مسلطًا الضوء على الفترات الزمنية الحاسمة التي شهدت أحداثًا هامة أدت إلى تغيرات في تاريخ السلطنة أهمّها تحول السلطة من الإمامة إلى حكم السلطان، ودور الإمامة في المقاومة لهذا التغيير، واستمرار الصراعات بين الجانبين وكيف استطاع السلطان سعيد بن تيمور من القضاء على الإمامة وترسيخ سلطته المركزية.
الكلمات المفتاحية: سلطنة عمان، السلطان والإمامة، نظام الحكم، الإباضية، الهناوية والغافرية، سعيد بن تيمور.

Oman: The importance of its geostrategic location and the stages of development of its political system.

Assist. Lec. Husein Ali Habib
Collage of Jurisprudence / University of Kufa

Prof. Dr. Mohammad Hassan Dakhil
Collage of Political Sciences / University of Kufa

Received Date: 3/4/2023, Accepted Date: 16/11/2024, Published Date: 1/3/2025

Abstract:
This research aims to study the historical and strategic significance of the geographical location of the Sultanate of Oman. The research problem arises from the roles played by the Imamate, tribal conflicts, and the rule of the Sultan in shaping the political system of the Sultanate. The research discusses the nature of Omani society, its linguistic, cultural, and religious diversity, which contributed to the emergence of diverse tribal groups and ongoing conflicts among them. It also examines the interventions of colonial powers and their attempts to control Oman, all of which shaped the political map of Oman's system. The research analyzes the nature, emergence, and development of the political system, as well as the role of Ibadi Islam in the political process. It provides an overview of the historical development of the Sultanate of Oman, highlighting pivotal periods that witnessed significant events leading to changes in the Sultanate's history, such as the transition from Imamate to Sultanate rule, the role of the Imamate in resisting this change, and the

DOI: https://doi.org/10.36317/kja/2025/v1.i63.11825
Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4. 0 International License.
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي.

ongoing conflicts between the two sides, culminating in Sultan Said bin Taimur's elimination of the Imamate and the consolidation of his central authority.
Keywords: Sultanate of Oman, Sultan and Imamate, governance system, Ibadi Islam, Hinawi and Ghafiri, Said bin Taimur.

المقدمة

يعتمد هذا البحث بشكل رئيس على المنهج التاريخي في دراسة تاريخ السلطنة العُمانية وأهم المراحل التي مرت بها في تطوير نظامها السياسي. يستند هذا البحث إلى مشكلة رئيسة مفادها هل لموقع عُمان الجغرافي وتركيبتها الاجتماعية دور مهم في العملية السياسية وطبيعة نظامها السياسي؟ ومن هنا، يهدف هذا البحث إلى تحليل المراحل التاريخية المهمة التي مرت بها السلطنة العُمانية وتسليط الضوء على العوامل والأحداث التاريخية البارزة التي ساهمت في تطور النظام السياسي العُماني.

تمتاز سلطنة عُمان بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، الذي جعلها مركزاً متوسطاً بين ثلاث قارات رئيسة هي آسيا وأفريقيا وأوروبا، بالإضافة إلى اتصالها بقارات أخرى عبر خطوط النقل البحري الكبرى. وبفضل هذه الميزة، فإنها تتمتع بموقع مهم كمركز للتجارة الدولية ومحطة عبور للبضائع والأفراد.

وبِحُكم موقعها جذبت العديد من المستعمرين كالفرس والبرتغاليين وفي العصر الحديث أصبحت تحت أنظار كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واهتمامهم. فقد عانت عُمان من التدخلات الخارجية المستمرة، ومن جانب آخر كان للطبيعة القبلية التي يتمتع بها المجتمع العُماني دور كبير في الحياة السياسية العُمانية، شملت نزاعات مستمرة في الحكم وإدارة البلاد بين كتلتين رئيستين من القبائل هما (الغافرية) و (الهناوية).

وكان للمذهب الإباضي الدور الأساس في سياسة عُمان العامة، وأنّ أغلب النزاعات القبلية كانت تنضوي تحتها بين القبول والرفض، فقد تأسس نظام الحُكم في عُمان على المذهب الإباضي، وأصبح من يتولى الحُكم يُطلق عليه (الإمام)، ويُعد أحمد بن سعيد آلبوسعيدي مؤسس دولة آلبوسعيدية إذ تولى الامامة عام ١٧٤١، ومثّلت وفاته نقطة فاصلة في السياسة العُمانية إذ ظهرت ثقافة متباينة بين نظامين هما نظام الإمامة، ونظام السادة، واستمر الحكم في هذه الأسرة حتى يومنا هذا.

تعتبر التركيبة القبلية للسلطنة وتاريخ الصراع بين العُمانيين والأجانب للسيطرة على أقاليمها الساحلية من أهم العوامل التي ساهمت في تحديد التاريخ المعاصر لعُمان (Wilkson, 1972, p.67).

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لسلطنة عُمان

إن معرفة الأهمية الجغرافية لموقع دولة ما ليس المقصود منه الربط بين أرض الوحدة السياسية أو تحديدات فلكية، بل يهدف إلى إبراز القيمة الفعلية والاستراتيجية للموقع الجغرافي،

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

حيث يضفي طابع خاص للدولة يحدد سياساتها في اتجاهات محددة، ويؤثر في قوتها ومصالحها الحيوية والدور الذي تلعبه في المجتمع الدولي(Renouvin & Baptiste, 1967, p.11) .

وعندما نسلط الضوء على جغرافية سلطنة عمان نجدها تتبوأ مركزاً جغرافياً، ذا أبعاد استراتيجية هامة؛ إذ تعدّ إقليماً جغرافياً مستقلاً من ناحية الخصائص المكانية؛ ما أكسبها قوة كبيرة خلال القرون الماضية، ومكّنها من الاتصال بحضارات الشرق والغرب، وأكسَبَ شعبها انفتاحاً على ثقافات الشعوب الأخرى (السالمي، ١٢٥٠هـ، ص٥).

تقع سلطنة عُمان في الجزء الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية بين خطي عرض ١٦° و٢٠° شمالاً و٥٢° و٦٠° شرقاً، فوق مساحة شاسعة من الأراضي تصل إلى ٣٠٩,٥٠٠ كم٢ من الأراضي الجبلية والسهلية التي تتخللها الأودية والبقاع الخضراء والتي يشكِّل الجزء الكبير منها مناطق صالحة للزراعة، وتُعدّ السلطنة ثالث أكبر دولة في شبه الجزيرة العربية من حيث المساحة، بعد المملكة العربية السعودية واليمن* (Gordon, 1908, pp. 1369-1370).

تتميز جغرافية عُمان بامتداد سلسلة من الجبال تمتدُّ من (رأس مسندم) المحاذي لمضيق هرمز إلى (رأس الحد)، وهذه السلسلة كانت إحدى عوامل التمايز بين سكان الساحل، وسكان الداخل، نظراً لوعورة مسالكها الجبلية (وزارة الاعلام، ١٩٩٩، ص٤٨).

وهي أول أرض عربية تلامسها الشمس صباحاً، وتشتمل على بلدان كثيرة ذات نخل وزروع (الحموي، ١٩٧٧، ص١٥٠)، ويبلغ طول ساحلها حوالي ٣١٦٥ كم بدءاً من شبه جزيرة مسندم على ساحل مضيق هرمز شمالاً مروراً بخليج عمان حتى بحر العرب، ويواجه المحيط الهندي ظفار جنوباً. عُمان كجزيرة بين البحر والصحراء حيث يشكل الربع الخالي حاجزًا طبيعيًا، وقد ساهم هذا الأمر في جعل البحر طريق الوصول إلى عُمان والخروج إلى العالم الخارجي (الحتروشي، ٢٠١٤، ص٢٩).

وترتبط حدود السلطنة في الشمال الغربي بالإمارات العربية المتحدة، وفي الجهة الغربية بالمملكة العربية السعودية، وفي الجهة الجنوبية الغربية بجمهورية اليمن، كما تتداخل أراضيها مع رمال الربع الخالي في الجهة الغربية والجنوب الغربي، وتفصلها عن البحرين وقطر "رمال بينونة"، وعن حضرموت "رمال الأحقاف" المتصلة بالربع الخالي (الغنيم، ١٩٨١، ص٤٢-٤٣).

تتبع السلطنة عددٌ من الجزر الصغيرة في خليج عمان ومضيق هرمز، مثل جزيرة سلامة وبناتها، بالإضافة إلى جزيرة مصيره في بحر العرب وجزر كوريا موريا الواقعة بالقرب من الساحل الجنوبي لإقليم ظفار العُماني (عبد، ٢٠١٥، ص١٥)؛ ويتيح هذا الموقع الاستراتيجي للسلطنة السيطرة على إحدى أهم الطرق التجارية القديمة في العالم، وهي الطريق المائي الرابط بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ممّا مكّنها من ربط مناطق غربها وشرقها وشمالها وجنوبها عبر شبه الجزيرة العربية (حمودي، ٢٠١٧، ص٧٩).

لا شك أن النفاذ إلى البحر يُعدّ ميزة تجارية كبيرة؛ فالملاحة البحرية توفر حركة أسرع وأكثر كفاءة، بينما يتطلب بناء الطرق والمواصلات البرية تكاليف باهظة، كما يؤمّن استقراراً

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

أكبر في العلاقات مع الخارج لأن التخلص من العدو في البحر أكثر سهولة منه في البر (Gottmann,1951, pp. 157-158).

تُحدِّد جُغرافيا عُمان موقعها بوجود جبهتين بحريتين، حيث تطل الجبهة الشرقية على خليج عُمان، فيما تطل الجبهة الجنوبية على بحر العرب، ويتسم الساحل الشرقي بوجود الخلجان التي تحمي السفن من الرياح ولذلك قامت عليه العديد من الموانئ والتي كانت بمثابة مراكز تتجمع فيها السلع ثم توزع على الأسواق المستهلكة، وبالتي فهي تقع على طرق التجارة العالمية (جمال الدين، ٢٠٠٤، ص٤٠٠-٤٠١).

وتُعدّ الموانئ أحد العناصر الرئيسة في الأنشطة الاقتصادية للدول، إذ تُشكِّل إحدى وصلات الاتصال الحضاري والتجاري بين الدولة ومختلف بلدان العالم، وتمر هذه الموانئ بفترات من الازدهار فيؤدي ذلك الى انتعاش الاقتصاد وتنكمش في فترات أخرى فيتبع ذلك ركود في الاقتصاد العُماني، وبسبب هذا، أصبح البحر عاملًا مؤثرًا في اقتصاد سلطنة عمان، حيث يُعد النشاط البحري أحد أهم أعمدة الاقتصاد العماني (العويسي و الغماز، ٢٠٢١، ص١٧٤).

وفي الوقت الذي توافر لعمان كل هذه المميزات البحرية، كان ظهيرها طارداً لأهلها تجاه البحر، ذلك أن معظم أراضي عمان إمّا صحراء أو جبال جرداء غير خصبة، تحيط بها من الخلف أو الغرب رمال الربع الخالي والتي تكاد تعزل عُمان عن باقي أجزاء الجزيرة العربية وتدفعها دفعاً للاتجاه إلى البحر الذي يحيط بها من الشمال الشرقي والشرق والجنوب (عبد الحليم، ٢٠١٠، ص٤٧).

فقد ساهمت طبيعة عُمان الجغرافية غير المتواصل بسهولة بجعل التكوين الاجتماعي يتميز بالطابع القبلي، وهذا ما ساعد في حفظ الكيان القبلي للمجتمع العماني ككل وكل قبيلة على حدة (الأزكوي، ١٩٧٦، ص١٩-٢٣).

انّ امتلاك عُمان بعض المواقع البحرية التي تشرف على مضائق ذات قيمة استراتيجية متميزة تكسب لها وضعاً دولياً استثنائياً، إذ أصبحت عبر الزمن قبلة أنظار الدول القوية التي سعت إلى بسط نفوذها والسيطرة عليها واستعمارها (دغبوش، ٢٠١١، ص٣٤٣-٣٤٤)، منذ القرن السادس عشر، ازدادت أهمية مضيق هرمز بسبب التدخلات الأجنبية من البرتغاليين والهولنديين والإنجليز والفرنسيين، الذين سعوا لفرض سيطرتهم على هذا المضيق وتدخلوا في شؤون السلطنة في العديد من المناسبات، وأخيراً أصبحت بيد النفوذ البريطاني حتى انسحابها من الخليج عام ١٩٧١ (الحتروشي، ٢٠١٤، ص٣٦-٣٧).

وعلى الرغم من العزلة الكاملة أو الجزئية التي شكلت عمان في مراحل مختلفة من تاريخها الطويل، إلا أن الموقع الجغرافي للسلطنة ساهم بشكل كبير في جذب الاهتمام الإقليمي والدولي خاصة في أوقات الازدهار والقوة (Al-Abri, 2020, p.6).

تتكون سلطنة عُمان من إحدى عشر محافظة، وتتميز كل محافظة بأهميتها الإدارية والجغرافية والاقتصادية الخاصة. وتضم كل محافظة عددًا من الولايات، ويصل إجمالي عدد الولايات إلى ٦١ ولاية (التقسيم الاداري للسلطنة وتنظيم عمل المحافظين، ٢٠١١).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

المطلب الثاني: تاريخ عُمان الاجتماعي

جعل الموقع الجغرافي المتميز لعُمان مسرحاً لتاريخ طويل، ونقطة اتّصال بين الشرق والغرب، ومحط الرحال للنازحين إليها في القديم من القبائل العربية وغيرها، ومنطقة أطماع المستعمرين في العصر الحديث على الخصوص.

اشتهرت عُمان بالعديد من التسميات خلال الحقب التاريخية المختلفة، وقد ارتبطت كل تسمية منها ببُعْد حضاري أو تاريخي؛ إذ كانت تُدعى عند السومريين بأرض (ماجان أو مجان) لشهرتها بصناعة السفن إذ كان العُمانيون مشهورون بركوب البحر، إضافة إلى زخرتها في النحاس فكانوا يستعملونه لصناعة المزهريات (عيد، ٢٠٠٥، ص١٧٨-١٧٩)، وجاء الفرس وأطلقوا على عُمان أرض (مزون) والتي تعني السحب الكثيفة إشارة إلى وفرة الموارد المائية فالمُزْن هو السحاب المُثقَل بالماء الغزير المُتدفّق، ويمكن أن يفسِّر هذا الأمر سبب ازدهار الزراعة في البلاد منذ القدم (الحاتمية و الطراونة، ٢٠٢٣، ص١٦٢).

ويذكر ابن خلدون أن تسمية عُمان الحالية جاءت من يعرب بن قحطان لمّا غلب على عاد وانتزع منهم اليمن ولّى على عُمان أخاه عُمان بن قحطان (شامس، ٢٠١٥، ص٢٧-٢٨)، كما كان لها اسم آخر قبيل الإسلام وبعده بقليل وهو (الغبراء) (شاكر، ٢٠٠٥، ص٦٢)، وهذا ما يشير إلى كونها واحدة من أقدم المُدن. كما أشار اليونانيون في أن مسقَط تعني "مكان السقوط" في إشارة ما إلى اليابسة أو المرفأ نفسه (سقوط مرساة السفن) (Skeet, 1970, p. 32.).

إنّ أول من سكن قطر عُمان في القديم فرع من العرب البائدة وهم العماليق، ثم نزله بعد ذلك قبيلة عمان القحطانية التي أعطيت اسمها للبلاد، وكانت قبائل الأزد العربية من اليمن أهم المهاجرين الذين استقروا في عمان بعد تدمير سد مأرب في منتصف القرن السادس الميلادي (العاني، ١٩٩٩، ص٧٥)،فكان الأزد ملوكاً في البادية والجبال وأطراف عُمان وكل الأمور منوطة بهم، وكان الفرس يسيطرون على الساحل (إبراهيم، ٢٠١٩، ص٢٦٥)، وقد ظهر الإسلام والأزد هم أهل عمان وملوكها وبعد أحداث عدّة أصبح المذهب الاباضي هو عقيدتهم، واستمر أتباع هذا المذهب في الجبل الأخضر ينتخبون أئمتهم حسب هذا المذهب (زلوم، ١٩٦٣، ص١٠-١٣).

إن عُمان ليست متجانسة ثقافيًا؛ إذ يسكن العديد من الأقليات العرقية والدينية في عمان، بعضها يعود أصوله إلى ما قبل الهجرة العربية بينما وصل بعضهم الآخر في الآونة الأخيرة، فقد وفدت أولاهما من جنوب اليمن وسميّت قبائلها بالقحطانية اليمنية الأزدية، وعرفت فيما بعد بالقبائل (الهناوية). وجاءت الهجرة الثانية قبل ظهور الإسلام بعدة قرون وسميت قبائلها بالعدنانية النزارية، وعرفت لاحقاً بالقبائل الغافرية (هولي، ١٩٩٨، ص٩٥).

فبالإضافة إلى الهجرات العربية هناك الهجرات الهندية والفارسية والأفريقية، وقد جمعت عُمان عوالم اثنية مختلفة، مما أفرز عوالمًا لغوية عديدة في المجتمع العماني. فبالإضافة إلى اللغة العربية، يتحدث العُمانيون لغاتٍ أخرى مثل البلوشية واللواتية والكمزارية والفارسية والسواحيلية (الصفاري، ٢٠٢٢، ص١٠)، إضافة الى اللغات الأربع لأهل الجنوب العُماني

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

كالمهرية والشحرية والحرسوسية والبطحرية، ولغة خامسة تُدعى الهبويتية (المعشني، ٢٠١٥، ص١٠٨).

وتنتج المكونات العرقية المتنوعة في عُمان تنوعًا دينيًا (الإسلام، والبهائية، والهندوسية) وتنوعًا مذهبيًا (السنة، والإباضية، والشيعة)، فسكان البلاد من حيث الدين والمذهب فأكثرهم المسلمون، والغالبية الدينية هم السُنّة وليس الإباضية وخصوصاً في مدن صور وجعلان والظاهرة وظفّار، ويمثل الشيعة ثالث أكبر مجموعة دينية ويتركزون على طول ساحل الباطنة وبشكل أكثر في ولاية مطرح في مسقط، وقد مرّت عدد من الديانات على عُمان كاليهودية فالمسيحية مروراً بالزرادشتية، وترك التنوع الديني أثره على التنوع المذهبي بعد انتشار الإسلام في عُمان، غير أنّه لا يوجد مجموعات مسيحية أو يهودية رغم تواجدهم بأعداد قليلة الى نهايات القرن التاسع عشر. أمّا المجموعات غير الاسلامية فتتمثل بالجماعات الهندوس الذين استقروا في ولاية مطرح والباطنة لقرون من الزمن، ويعدّون من أهم التجّار في عُمان (Peterson, 2016, pp. 20-22).

نظراً للموقع الجغرافي الاستراتيجي لعُمان فإنّها تعرّضت لأطماع الأجانب من غير العُمانيين، ويرجع الصراع بينهم وبين الأجنبي إلى عهد الدولة الأموية التي بسطت سيطرتها بالقوة على الإقليم، وأمّا في عهد الدولة العباسية فقد كانت عُمان مستقلة بأئمتها وسلاطينها، إلّا أن حدودهما كانت بين مد وجزر(المعولي، ٢٠١٤، ص٨٥-٩٢).

ويظهر في عُمان تنوّعٌ حتّى بين القبائل العربية، فمنذ عام ٨٩٠ وبعد انتهاء امامة (بني خروص) دخلت عُمان بعدها بمرحلة تاريخية عصيبة تحت حكم (النباهنة) لمدّة استمرت خمسة قرون تم تداول الحكم فيها بالوراثة (السيابي، ١٩٦٥، ص١١٧-١١٨)، وتجلت هذه المرحلة في الاستبداد المطلق اذ تسبب خلو منصب الامامة من جعل البلاد في فوضى داخلية وتنافساً شديداً على السلطة فلم ينحصر الصراع بين بني نبهان والقبائل العُمانية فقط بل امتد ليشمل حتى بني نبهان أنفسهم، فعانت العديد من النزاعات القبلية، وتدهور الوضع السياسي وأتاح هذا المناخ الفرصة للقوى الخارجية للتكالب على عُمان، وانتشر ما يُعرف بدويلات المدن (بوتشيش، ١٩٩٩، ص١٠٣).

استفاد البرتغاليون من هذا الوضع فبسطوا نفوذهم على ساحل عُمان منذ عام ١٥٠٧ مستغلين الحروب الأهلية وضعف دولة النباهنة، وانتهى حكم النباهنة في عام ١٥٢٤ بعد زوال آخر إمارة لهم على يد البرتغاليين واستمر حكم البرتغاليين قرابة مئة وخمسين عاماً (الصايدي، ١٩٩٣، ص٨٣)، حتى مجيء ناصر بن مرشد اليعربي (١٦٢٤-١٦٤٩) في عام ١٦٢٤ الذي اجتمع أهل عُمان على توليته إماماً عليهم (عاشور، ١٩٨٠، ص١٨٢-١٨٦)، والذي نجح في إقامة وحدة وطنية بين القبائل العُمانية، وبدأ بتحرير المناطق العُمانية من نفوذ البرتغاليين واستمر الأمر حتى عام ١٦٥٠ والذي تم فيه طرد البرتغاليين نهائياً وتحرير الأراضي العُمانية (رجب و حميد، ٢٠٢٠، ص٢٤٩-٢٥٠).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وقد استمرت قبيلة (اليعاربة) في حُكم عُمان حتى عام ١٧١٩ (السالمي، ١٣٤٧هـ، ص٢٠)، حدثت بعدها فتنة كبيرة فيمن يتولى الحكم، مما أدّى إلى انقسام قبائل عمان منذ أوائل القرن الثامن عشر إلى كتلتين كبيرتين سياسيتين هما الكتلة الهنّاوية والكتلة الغافرية، ولكلا الكتلتين زعامات خاصة بكل منهما في أنحاء عُمان (عبد الله، ١٩٧٨، ص٦٣)، اشتقت منهما أسماء الطوائف القبلية التي تتألف منها القبائل العُمانية (ولكنسون، ١٩٨٠، ص٨).

ان هذا التكتل السياسي يمثل صورة من صور التعصب بين عرب الشمال وعرب الجنوب، فالحزب الغافري هو حزب القبائل العدنانية، بينما الحزب الهناوي هو حزب القبائل اليمنية إلى حد كبير وهذا ما كان عليه سابقاً، لكن يشير التاريخ الى وجود قبائل يمنية عديدة في الحزب الغافري وكذلك وجود قبائل عدنانية كثيرة في الحزب الهناوي، ويعد هذا الأمر تطور ضخم في الحياة السياسية العُمانية إذ أعاد هذا التكتل تشكيل تحالفات القبائل وولائها من العصبية القبلية السابقة يمنية كانت أو عدنانية الى تحالف وولاء سياسي جديد يختلف عما كان عليه سابقاً (حميد، ٢٠٢٢، ص٨٩١).

ومن ثم دخلت البلاد في حرب أهلية كبيرة بين قبيلتي هما اليعاربة (الغافرية) القائمة على الإمامة وآلبوسعيديين (الهناوية) القائمة على حُكم السلطان، استمرت اكثر من ثمانية عشر عاماً أنهت فيها الوحدة التي عرفها العمانيون (الجبروي، ٢٠١١، ص٣٨٠)، مما أفسح للفرس احتلال عُمان من خلال حروب طاحنة استمرت بين عامي ١٧٣٧-١٧٤٤ (Lockhart, 1935, pp. 157-171)؛ تمكّن خلالها أحمد بن سعيد البوسعيدي والي صحار من طرد الفرس وتحرير عُمان، ونتيجة ذلك تم انتخابه إماماً عام ١٧٤٤[1]*، فانتهى حكم اليعاربة في عُمان وانتهت الحروب الأهلية وبدأت سلالة (آلبوسعيد) في حُكم عُمان (الهاشمي، ٢٠١٣، ص٢١٣٩).

مثّل النزاع القبلي والحروب الأهلية بين قبيلتي (الغفارية) و (الهناوية) دوراً في تغيير خارطة عُمان الجيوسياسية حيث تحوّلت عُمان إلى كيان سياسي ذي نظام حكم مركزي بدلاً من الحكم المحلي للقبائل (حميد، ٢٠٢٢، ص٨٩١).

لعبت القبائل دورًا هامًا في الحياة السياسية في عُمان، حيث ساهمت في تشكيل الدولة العُمانية، وظهرت العديد من القبائل التي تنافست مع آل بوسعيد على الإمامة مما أدى إلى حروب أهلية. وعانت الدولة من الانقسام الداخلي بين الإباضية والسلفية (الوهابية) في عهد آل بوسعيد. وعلى الرغم من القوة القبلية في عُمان، إلا أن أسرة آل بوسعيديين كانت أقوى وتمكنت من الحفاظ على وجودها، وتوحيد القبائل في منطقة يعيش فيها أكثر من ثلاثمائة قبيلة، وحققت الوحدة الوطنية، وأسهمت في بناء دولة ذات مؤسسات، وتحولت في نظامها السياسي من الإمامة إلى السلطنة، وتبنت لقب السلطان كلقب رسمي للحاكم بدلاً من لقب الإمام (اليزود والطراونة، ٢٠١٢، ص٤٧٧).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

المطلب الثالث: المراحل التاريخية لنظام الحُكم في عُمان

منذ القرن السابع الميلادي ارتبطت عُمان بالمذهب الاباضي* الذي يفرض أن يكون رئيس الدولة منتخباً من بين صفوف الناس، وقد انتُخِب الجلندي بن مسعود عام ٧٤٩م كأول إمام في عُمان (قرقش، ١٩٩١، ص٢٠٥-٢١٧)، وعليه أصبحت الإمامة هي نظام الحُكم في عمان واستمرت قروناً طويلة، وقد كان الإمام هو محور النظام السياسي والديني في الدولة.

لقد ظلت الإمامة في أسرة اليعاربة حتى انتهاء الحرب الأهلية عام ١٧٣٧، وبعدها بدأت الإمامة في أسرة جديدة هي أسرة (آلبوسعيد)* ، إذ تولى الإمامة أحمد بن سعيد آلبوسعيدي عام ١٧٤٤ ويعُد مؤسس الدولة (آلبوسعيدية) في عُمان وظل الحكم في هذه الأسرة حتى يومنا هذا (Badger, 1846, p.158)، ومثّل وفاة أحمد بن سعيد عام ١٧٨٣ مرحلة حاسمة في التاريخ العُماني، إذ ظهرت ثقافة سياسية متباينة بين نظامين: نظام الإمامة، ونظام السادة (غباش، ١٩٩٧، ص١٣٥).

وأصبح يطلق على الحاكم لقب (سيد) وأول من لُقِّب به هو سعيد بن أحمد بن سعيد، وكان من أشهر هؤلاء الحكام: سعيد بن سلطان (١٨٠٧-١٨٥٦) الذي طوّر عمان كقوة بحرية تجارية، وعقد معاهدات تجارية مع الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية مع الاحتفاظ بعلاقات قوية مع برطانيا العظمى (الوسمي، ١٩٩٣، ص٢١٠)، ومثّل وفاته عام ١٨٥٦ نقطة تحول في حياة الإمبراطورية العمانية التي قُسِّمت بين ولديه،حيث تولّى ثويني بن سعيد الحكم في مسقط، بينما تولّى ماجد بن سعيد الحكم في زنجبار (أبو العُلا، ١٩٨٨، ص٢٦-٢٧).

ان هذا التقسيم يعود إلى إقرار السيد سعيد بتقسيم الدولة إدارياً بين ولديه منذ عام ١٨٤٤ (Bhacker, 1991, p. 269)، إذ كان للسيد ثويني إدارة زنجبار وتوابعها، وبعد وفاة والده كان هو حاكم مسقط بحكم مركزه والوارث الشرعي لأبيه، بينما السيد ماجد استولى على زنجبار والساحل الأفريقي بمجرد وفاة والده، لذا أضطر الحاكمان قبول التحكيم البريطاني في النزاع القائم بينهما (العقاد، ١٩٥٦، ص١٤٣)، وبذلك أصدر (كاتنج) حاكم الهند العامة والحكم الذي اختارته بريطانيا لهذا الغرض في عام ١٨٦١ في إقامة سلطتين منفصلتين احداهما في مسقط وتتبعها عُمان وملحقاتها في الخليج الفارسي، والثانية في زنجبار وتتبعها المستعمرات العربية على ساحل افريقيا الشرقي (العقاد، ١٩٥٦، ١٤٥).

واستمر أبناء السلطان سعيد في توارث حكم الإقليم الساحلي في عُمان، وجعلوا من مدينة مسقط عاصمة لهم، فبعد السلطان ثويني جاء السلطان تركي بن سعيد إلى الحكم عام ١٨٧١ - ١٨٨٨، وهو أول من اتخذ لقب (سلطان) وتلاه ابنه فيصل في الحكم عام ١٨٨٨ – ١٩١٣، وسمّى نفسه (إماماً) وبعده ابنه تيمور حتى عام ١٩٣٢م ثم جاء ابنه السلطان سعيد بن تيمور وحكم عمان حتى عام ١٩٧٠وبعده ابنه السلطان قابوس المؤسِّس لدولة عُمان الحديثة وموحّدها حتى عام ٢٠٢٠م.

وحينما تحوّل الحُكم في عُمان من حكم ديني يُعتمد على الانتخاب وإقامة إمامة أباضية صحيحة إلى حكم وراثي زمني، أدى ذلك إلى حدوث انفصال بين إباضية عمان وبين سلاطين

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

مسقط، وتمثّلت اعتراضات الإمامة في رفض الوجود العسكري البريطاني، كما اتهم قادة القبائل السلاطين بإثارة الفتن، وعدم الالتزام بالشعائر الإباضية، وأن البريطانيين قد أحلّوا الحرام مثل استيراد الخمور والتبغ وبيعهما، وحرّموا الحلال، مثل تجارة الرقيق والسلاح، ووفقًا لنظرية الإمامة، يُعدّ الإمام وحده المسؤول عن إدارة البلاد بموجب أحكام الشريعة، (إما بشكل شخصي أو من خلال ممثل في مدينة مسقط) (Landen, 1967, p398). كذلك فرض السلطان الحصار على منطقة الداخل، خاصة بعد إعلان الإمامتين، وادّعاء الانجليز سيطرتهم على البحر، والواجب أن يكون مشاعاً للجميع (شريفي، ٢٠١١، ص٥٢).

بجانب ذلك، أدّى تزايد الاستغلال البريطاني لموارد عُمان الداخلية وخاصة بعد الامتياز الذي منحه السلطان للشركات البريطانية إلى نظرة العُمانيين لهذه الشركات كمنافس لهم، وانتشار الجمعيات التنصيرية في مسقط وبموافقة من السلطان، وعدّوا ذلك بتغلُّب التصرفات الشخصية في طبيعة حكم السلطان، وهذا ما عدّه الإباضيون نوعاً من أنواع الفساد (الشعيلي، ٢٠١٥، ص٤٦-٤٧).

ودفع ذلك الى أن يعتكف الأباضيون في مقاطعاتهم الداخلية كالجبل الأخضر ونزوى والرستاق وغيرها، وهم أشد ما يكونون حنقاً وتذمراً من سلاطنة مسقط الذين كانوا ينتهجون سياسة مخالفة تماماً لما ألفه الأباضيون، وقد توترت العلاقات بشكل أكبر في عهد السيد سعيد بن سلطان الذي أخذ بالأساليب الأوروبية، وحسن استقباله للأجانب، وزادت كراهيتهم له جراء المعاهدات التي كان يبرمها مع الدول الأجنبية، وبذلك تحجّم دور الإمامة واقتصرت سلطتها على المناطق الداخلية فقط وتحوّل الإمام إلى مجرد رمز روحي وديني يلتف حوله رؤساء القبائل (قاسم، ٢٠٠٠، ص١٥٨).

ومن حينها عمِد الأباضيون محاولات عديدة في الإطاحة بسلاطين عمان فكانت محاولتهم الأولى مع سعيد بن سلطان عام ١٨٥٠ إلّا أنّها باءت بالفشل، وتكررّ الأمر في ثورة كبيرة عام ١٨٦٨ وأحرز عزّان بن قيس والذي انتُخِب إذ ذاك إماماً عدة انتصارات إذ بلغت قواته مسقط لولا تدخل القوات البريطانية (الداود، ١٩٦٤، ص٣٨)، وبالقضاء على إمامة عزان عام ١٨٧٠ ظل الصراع بين الاباضيين وبين آل البو سعيد مستمراً إذ بقي الاباضيون يتحينون الفرص لعودة الامامة لإعلانها بصورة رسمية رغم الفشل المتكرر وذلك لأسباب عديدة، إلى أن توفرت الظروف المناسبة التي دفعت الاباضيين بإعادة إحياء الإمامة في عام ١٩١٣ (موسى، ٢٠١٩، ص٣٨١).

تم اختيار سالم بن راشد الخروصي كإمام في الداخل بعد اتفاق بين قادة القبائل الغافرية والهناوية، وتم اعتبار (نزوى) عاصمة للإمامة. وبذلك نشأت الإمامة الإباضية الأخيرة التي استمرت من عام ١٩١٣ إلى ١٩٥٥. حدث صراع بين الإمامة في الداخل والسلطنة في مسقط، ونشبت حروب بينهما، ولكن تدخلت الحكومة البريطانية وعقدت اتفاقية السيب بين الجانبين عام ١٩٢٠ حيث تضمَّنت تحديد مناطق النفوذ لكل من الإمام والسلطان والتعهد بعدم شن الحروب بين الطرفين، فأصبح هناك توازن للقوى بين نزوى في الداخل ومسقط على الساحل وبذلك

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

عندما كان السكان المحليون يغادرون الساحل للذاهب إلى الداخل يقولون انهم ذاهبون إلى عُمان، فالداخل كان دوماً عُمان منفصلة عن مسقط الساحل وكان اسم عُمان في المحافل الدولية (سلطنة مسقط وعُمان) [٢]، وترجع هذه التسمية لتواجد سُلطتين رئيستين إحداها، سُلطة الإمام في الداخل والأخرى، سُلطة السلطان على الساحل.

وهكذا أقرّ العمانيون من خلال معاهدة السيب * بشرعية الطبيعة المزدوجة لمجتمعهم وقانونيته، وهو ما أدى إلى تقسيم عُمان إلى قسمين شبه مستقلين، احداها "إمامة عُمان" في الداخل برعاية الامام محمد الخليلي و "سلطنة مسقط" على الساحل في يد السلطان تيمور.

المطلب الرابع: عُمان في ظل حكم سعيد بن تيمور

تولى السلطان سعيد بن تيمور الحكم في عام ١٩٣٢ في مرحلة تمثلت بالضعف الاقتصادي في عُمان فعلى حد تعبيره "كانت خزينة السلطنة فارغة تماماً" (Jones & Rideout, 2015, p. 103)، ويعود ذلك إلى عدد من العوامل أهمها: تراجع القوة البحرية العمانية مع ظهور السفن البخارية، والحملة التي شنها البريطانيون لقمع تجارة الرقيق ، والجهد البريطاني لقمع تجارة الأسلحة غير المشروعة، وكانت الحاجة لدفع الجزية القبلية تتزايد، بصرف النظر عن بعض الصادرات غير المنتظمة من التمور والأسماك ، اعتمدت وزارة الخزانة بشكل شبه كامل على إيصالات الجمارك ، ودعم زنجبار ، وبعد ذلك ، على إيجار امتياز النفط (المعمري، ١٩٧٩، ص١١٧).

لكن منذ وصوله إلى السلطة لم تشهد عُمان عجزاً في ميزانية الحكومة وهذا إنجاز يُحسب له، كما وضع حداً للديون التي كانت على عُمان إذ جرّت الديون السلطنة الى ان اصبح كل سلطان معتمداً كلياً على دائنيه وفي هذا الصدد ذكر السلطان سعيد "... لأننا لم نكن نرغب في إثقال كاهل السلطنة بالديون الجديدة بعد أن سددنا كل الديون القديمة" (Riphenburg, 1998, p.45) .

تميز حكم السلطان سعيد باستقلال السلطنة وحرية التصرف، حيث أدرك أن السبب الرئيس وراء تدهور استقلال البلاد يعود إلى الإفلاس المالي والمديونية، والاعتماد على التأييد البريطاني، وكسياسة منه في التمتع بمزيد من الاستقلالية قام بتعديل طبيعة العلاقة بينه وبين الحكومة البريطانية أكثر من مرة من أجل تخفيف بعض ما كانت تفرضه تلك المعاهدة (Townsend, 1984, pp. 55-56)، وقد تكللت جهوده بالنجاح بعقد اتفاقية التجارة والملاحة* في عام ١٩٣٩ التي كانت مدة سريانها (١٢) عاماً، وهي تلغي معاهدة سنة ١٨٩١ الخاصة بعدم التنازل عن الأقاليم التابعة للسلطنة من دون استشارة الحكومة البريطانية، لكنّها تبقي عدة قيود تنتقص من سيادة عُمان كإعطاء بريطانيا حق الدولة الأولى بالرعاية في المسائل التجارية وكذلك تعهد السلطان بعدم اتخاذ أي إجراء يضر بمصالح الرعايا البريطانيين التجارية وتحديد الرسوم الجمركية الى جانب الامتيازات القنصلية (Townsend, pp. 314).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

ونتيجة لميل السلطان سعيد لتخفيف بعض قيود معاهدة عام ١٩٣٩ التي كانت تنتقص انتقاصاً واضحاً من سيادة السلطنة، فقد قام في عام ١٩٥١ بمفاوضة السلطات البريطانية للتوصل الى معاهدة من نوع جديدة وتم ذلك في ٢٠ ديسمبر من العام نفسه والتي منحت مسقط حق إقامة القناصل، وجعلت مبدأ الدولة الأولى بالرعايا متبادلاً بين الطرفين، واستمرت المعاهدة لمدة عشر سنوات، وعند تجديدها في سنة ١٩٦١ طلب السلطان تحديد السلطات القضائية للقنصل البريطاني، وفي عام ١٩٦٤ أبدى السلطان نيته في إلغاء نظام الامتيازات القنصلية بعد زيارة اللجنة الخماسية التابعة للأمم المتحدة، وهكذا أخذ وضع عمان القانوني يتطور بالتدريج حتى لم يعد يفصله عن الاستقلال سوى ان تطلب حكومة مسقط الاعتراف بها (Townsend, pp.314-315).

كما تعمّد السلطان سعيد عدم تطوير مرافق بلاده توجساً من أن ذلك سوف يؤدّي إلى فقدانه السلطة، وعلى الرغم من محاولة السلطان خلق علاقات خارجية له مع الدول الأجنبية إلا أنه لم يبد أي اهتمام لخلق مثل تلك العلاقات مع الدول العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى سياسات الدول العربية المعارضة له في حل مشكلة الصراع الذي كان دائراً بينه وبين الإمامة، وخاصةً ان انفجار المشكلة تزامن في مدة ظهور المد القومي وظهور شعارات تندد بكل من يتعامل مع المستعمرين وبالذات الاستعمار البريطاني (إبراهيم، ١٩٨٩، ص١٥٩-١٦٠).

أمّا علاقته مع الإمامة فقد بذل السلطان سعيد منذ وصوله إلى الحكم محاولات عديدة قصد من ورائها استعادة نفوذه على المقاطعات الداخلية من عمان، واتخذ في ذلك وسائل مختلفة من أبرزها، اتجاهه إلى استمالة شيوخ الداخل بحسن استقبالهم وإغداقهم بالهدايا والأموال وتعيين عدد من أعوان الامام وأهله في مناصب كبيرة، كذلك حاول تنصيب نفسه إماماً وسلطاناً في آن واحد رغم أن المذهب الاباضي لا يقر توارث الحكم، ولتحقيق ذلك قام بإلغاء جميع المحاكم المدنية في مسقط ومطرح، مصرحاً بأن الشرع الإسلامي هو القانون الوحيد المعترف به (قاسم، ص٣٩٧-٣٩٨)، بيد أن العمانيين تمسكوا برفضهم قبول أحد أفراد أسرة آلبوسعيد إماماً لهم (التحكيم لتسوية النزاع، ١٩٥٥، ص٣٥٣).

وفي عام ١٩٥٤ قدمت الإمامة طلب الانضمام الى جامعة الدول العربية إلّا أنه تم إرجاء البت في طلب إمامة عمان ريثما يتسنى دراسته بشكل أوفى، وفي العام نفسه تمت البيعة للإمام غالب بن علي، وفي صيف ذلك العام، أرسلت الشركة البريطانية فرق استكشاف للنفط الى داخل عُمان، فأثار ذلك احتجاج ممثل الإمام على أساس ان هذه الفرق تُمثل انتهاكاً للاستقلال الذاتي للإمامة الذي ضمنته معاهدة السيب (النقيب، ١٩٨٩، ص١٣٩).

وبذلك بدأت الإمامة بالحصول على تأييدات كل من مصر والسعودية، من خلال حصولها على معونات مالية وتدريبات عسكرية، وعلى إثر ذلك قام السلطان سعيد بن تيمور بالاتفاق مع بريطانيا وإلغاء اتفاقية السيب ولم يعترف بالإمام الجديد، وحاول أن يأخذ لنفسه البيعة من بعض زعماء الاباضية ولكنه لم يُوفق، فقرر استخدام القوة وبمعاونة الحكومة البريطانية من السيطرة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

على واحات البريمي في أكتوبر ١٩٥٥ ومن ثم تمكن من الاستيلاء على نزوى في ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ (السالمي وعسّاف، ١٩٦٣، ص٤٣).

لكن مع بداية عام ١٩٥٧ بُعِثَت الامامة الاباضية من جديد بعدما لاقت تأييداً عربياً ودولياً، فضلاً عن تأثير السعودية على زعماء الامامة، وفي يوليو ١٩٥٧ أحرزت الثورة نجاحاً حتى كانت جميع مدن عمان والجبل الأخضر خاضعة لها وعجز السلطان عن قمع الحركة الجديدة (Official Records of the Security Council, 1957, 1957, Doc. S_3865 and Add I).

اخذت المعارك تتخذ مسرحاً لها في خلال المدة من ١٩٥٥ الى ١٩٥٩، وانتقلت من الحيز الإقليمي الى الحيز الدولي، وذلك بقيام مجموعة من الدول العربية بتقديم طلب الى مجلس الأمن بالتدخل (O.R.S.C, 1957, Doc. S_3865 and Add I)، لكن فشل مجلس الأمن في حل المشكلة بعد رد السلطان سعيد بأن المشكلة داخلية ولا علاقة لمجلس الأمن بالموضوع (O.R.S.C, 1957, Doc. S_3866)، واستعان السلطان بالمساعدة البريطانية للمرة الثانية وتمكّن في عام ١٩٥٩ من إخضاع عُمان كلها تحت سيطرته ومنذ ذلك الحين أعلنت القبائل كُلها في الداخل ولاءها للسلطان، وانتهت معها قضية الإمامة، وبناءً على ذلك، عرض الإمام غالب بن علي وثيقة استقالته من الإمامة، وانتقل زعماء الثورة إلى خارج السلطنة (الطائي، ٢٠٠٨، ص١٩٩-٢٠١).

وفي أثناء ذلك أعلن السلطان سعيد الحكم العسكري في المحافظة الشمالية وأصدر أوامر بتقييد حركة الأفراد من مدينة إلى أخرى، واستياءً من هذه القيود كانت الاحتجاجات تقدم يومياً إلى السلطان، وتجنباً لمزيد من الشكاوى وبشكل أساس لتوطيد الحُكم، نقل السلطان مقر حكومته من مسقط إلى صلالة عاصمة الجنوبية. لكنّ الاحتجاجات بقيت مستمرة وقابلها السلطان بالقوة ومقاومتها مما أدّى إلى فتح نزاع في عام ١٩٦٥ والذي بدأ لأسباب محلية في بادئ الأمر، ولكن فيما بعد، وتحت التأثيرات الإيديولوجية، تحولت الى حرب تحرير ضد النفوذ الأجنبي (Khadduri, 1981, pp.257-258).

تميّزت التجربة الاباضية في مسألة السلطة بأنّها شكّلت هوية وطنية عُمانية وغرست ثقافة سياسية لا تنطوي على أي تراكمات تطورية، فقد جعلت نظام السلطنة في إطار احترامه لهذه الخصوصيات أن يفرض على المجتمع العُماني سياسة داخلية تتسم بالمحافظة على تقاليد الإرث التاريخي العُماني، انطلاقاً من رؤية تتسم بالعزلة ورفض التغيير الذي من شأنه أن يدمر الخصوصية العُمانية التي تميّزت بها منذ حقبات تاريخية سابقة، مما يجعل نظام السلطنة يُمثِّل استمراراً لنظام الإمامة، والخلاف الوحيد في مسألة الوراثة (الداهش، ٢٠٠٩، ص٣٩١-٣٩٥).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الخاتمة

يخلُص البحث إلى دور الإمامية وأهميته في العملية السياسية والاجتماعية في عُمان، وأثر ذلك على النزاعات القَبَلية والحروب الأهلية التي مزّقت الوحدة الوطنية، وأدت إلى تكتُّل القبائل تحت لواء قبيلتين رئيستين هما (الغافرية والهناوية)، كذلك يظهر عُمق المشكلة بين الإمامة والسلطنة وعدم موافقتهم الحقيقية على حُكم السلاطين منذ عام ١٨٥٦، حيث شهد هذا العام انقسام السلطة في عُمان إلى سلطتين، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى التدخُّل البريطاني الكبير في شؤون الدولة ما يتعارض مع اتجاهات الاباضية وعقيدتهم. وعلى الرغم من أن الإمامة خضعت في النهاية لحكم السلطان سعيد بن تيمور، إلّا إنّ مواقفهم ونضالهم استمرت في أشكال متعددة، أبرزها دعمهم لثوار ظفّار ماديّاً ومعنوياً، وتم إخماد هذه الحركة في ظل حُكم السلطان قابوس بن سعيد عام ١٩٧٥، واندثرت معها الإمامة نهائياً.

قائمة المصادر

1. Al-Abri, M. (2020). The role of UNESCO in sustaining cultural diversity in the Sultanate of Oman 1970-2020. Wales: Bangor University.
2. Badger, George Percy. (1846). History of the Imams and Seyyids of ’Oman by Salil-Ibn-Razik, from A.D. 661-1856. Hakluyt Society, London.
3. Bhacker, Reda. (1991). Family Strife and Foreign Intervention: Causes in the Separation of Zanzibar from Oman: A Reappraisal. Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, 54(2).
4. Gordon, L. J. (1908). Gazetteer Of The Persian Gulf Oman And Central Arabia (Vol. 2).
5. Gottmann, J. (1951). Geography and International Relations. World Politics, 3.(٢)
6. Ian Skeet. (1974). Oman before 1970: The End of an Era. Faber and Faber, London.
7. John E. Peterson. (2016). Oman in the Twentieth Century. Routledge, London.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

8. Jones, Jeremy, & Rideout, Nicholas. (2015). A History of Modern Oman. Cambridge University Press, USA.

9. Khadduri, Majid. (1981). Arab Personalities in Politics. The Middle East Institute, Washington D.C.

10. Landen, Robert G. (1967). Oman Since 1856: Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society. Princeton University Press, Princeton.

11. Lockhart, L. (1935). Nadir Shah's Campaigns in Oman, 1737-1744. Bulletin of the School of Oriental and African Studies, 8(1), 157-171. Cambridge University Press.

12. Official Records of the Security Council. (1957). 12th year Supplement for July – August & Sept, Doc. S_3865 and Add I.

13. Official Records of the Security Council. (1957). 12th year Supplement, August, Doc. S_3866.

14. Renouvin, P., & Baptiste, J. (1967). Introduction to The History of International Relations. New York: Praeger.

15. Riphenburg, Carol J. (1998). Oman: Political Development in a Changing World. Praeger, London.

16. Sachedina, Amal. (2013). Of Living Traces and Revived Legacies: Unfolding Futures in the Sultanate of Oman (PhD Dissertation). University of California, Berkeley.

17. Townsend, John. (1984). Oman: The Making of the Modern State. Croom-Helm, London.

18. Wilkson, J. (1972). the Origins of the Omani State. In D. Hopwood, The Arabian Peninsula: Society and Politics. London: George Allen and Unwin Ltd.

١٩. إبراهيم القادري بوتشيش. (١٩٩٩). المجتمع العُماني، عاداته وتقاليده من خلال رحلة ابن بطوطة (القرن الثامن الهجري/ ١٤م). مجلة عالم الفكر، ٢٨(١).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٢٠. إبراهيم محمد إبراهيم. (١٩٨٩). الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين ١٩١٣-١٩٧٥. دار الأوزاعي، بيروت.

٢١. أبو سليمان بن محمد المعولي. (٢٠١٤). قصص وأخبار جرت في عُمان (تحقيق عامر عبد المنعم). وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.

٢٢. احمد حمود المعمري. (١٩٧٩). عُمان وشرقيّ إفريقيا (ترجمة محمد أمين عبد الله). وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان.

٢٣. أحمد قايد الصايدي. (١٩٩٣). بلاد عُمان. مجلة المؤرخ العربي، ١٩(٤٧)، ٨٣.

٢٤. إسماعيل الزيود، وفاطمة الطراونة. (٢٠١٢). الدور السياسي للقبيلة: سلطنة عُمان أنموذجاً. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن، ٣٩(٢).

٢٥. ايمن محمد عبد. (٢٠١٥). عمان وعلاقاتها الخارجية التحدي والاستجابة. مصر: دار الكتب والدراسات العربية.

٢٦. التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية. (١٩٥٥). عرض حكومة المملكة العربية السعودية، الجزء ١.

٢٧. التركي، عبد الله بن إبراهيم. (١٤٣٠هـ). قيام نظام الإمامة في عمان ١٩١٣-١٩٢٠. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية.

٢٨. التقسيم الاداري للسلطنة وتنظيم عمل المحافظين، رقم ١١٤ (المرسوم السلطاني ٢٠١١).

٢٩. جمال زكريا قاسم. (٢٠٠٠). دولة البو سعيد في عُمان وشرق إفريقيا. مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة.

٣٠. جنان نصر حميد. (٢٠٢٢). الأوضاع السياسية في سلطنة عُمان في القرن الثامن عشر. مجلة الباحث، جامعة كربلاء، العراق، ٤١(٤).

٣١. حسين عبيد غانم غباش. (١٩٩٧). عُمَان الديمقراطية الإسلامية. دار الجديد، بيروت.

٣٢. الحسيني، فاضل محمد. (١٩٩٦). الدور البريطاني في عقد اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ بين سلطان مسقط والإمام في داخلية عُمان. حولية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١٩، جامعة قطر.

٣٣. خالد ناصر الوسمي. (١٩٩٣). عُمان بين الاستقلال والاختلال. مؤسسة الشراع العربي، الكويت.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٣٤. خلدون حسن النقيب. (١٩٨٩). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٥. خليل إبراهيم موسى. (٢٠١٩). تاريخ الثورة العمانية ١٩١٣-١٩٢٠: الوثائق البريطانية السرية مصدراً. مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية – عمادة البحث العلمي، ٦(٢), ٣٨١.

٣٦. الداهش، لطفي. (٢٠٠٩-٢٠١٠). التطورات الداخلية في سلطنة عُمان (١٩٢٠-١٩٧٠). أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس.

٣٧. دونالد هولي. (١٩٩٨). عُمان ونهضتها الحديثة (ترجمة عبد الله الحراصي ومحمد البلوشي). مؤسسة ستايسي الدولية، لندن.

٣٨. رجب محمد عبد الحليم. (٢٠١٠). العمانيون والملاحة والتجارة ونشر الإسلام منذ ظهوره إلى قدوم البرتغاليين. مسقط: مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية.

٣٩. سالم بن حمود السيابي. (١٩٦٥). إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان. منشورات الكتب الإسلامية، قطر.

٤٠. سالم بن حمود بن شامس. (٢٠١٥). العنوان عن تاريخ عمان. مكتبة الضامري، سلطنة عمان.

٤١. سالم بن ناصر محمد العويسي، و محمد صدقي الغماز. (٢٠٢١). ميناء الدقم بسلطنة عُمان دراسة في جغرافية النقل. حوليات آداب عين شمس، ٤٩.

٤٢. سالم مبارك الحتروشي. (٢٠١٤). الجغرافيا الطبيعية لسلطنة عُمان. مسقط: جامعة السلطان قابوس - مجلس النشر العلمي.

٤٣. السالمي، أبو بشير. (١٩٩٨). نهضة الأعيان بحرية عُمان. دار الجبل، بيروت.

٤٤. السالمي، محمد بن عبد الله، وعساف، ناجي. (١٩٦٣). عُمان: تاريخ يتكلم. دار الكتاب المصري، مصر.

٤٥. سرحان بن سعيد الأزكوي. (١٩٧٦). تاريخ عُمان. ابو ظبي: دار الدراسات الخليجية.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٤٦. سعيد بن سلطان الهاشمي. (٢٠١٣). الحركات الإسلامية في سلطنة عُمان. في: عبد الغني عماد (إشراف)، الحركات الإسلامية في الوطن العربي (الجزء ٢). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٤٧. سعيد عبد الفتاح عاشور. (١٩٨٠). تاريخ أهل عُمان. وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.

٤٨. صلاح العقاد. (١٩٥٦). الاستعمار في الخليج الفارسي. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٤٩. عبد الرحمن عبد الكريم العاني. (١٩٩٩). تاريخ عُمان في العصور الإسلامية الأولى. تقديم صالح أحمد العلي. دار الحكمة، لندن.

٥٠. عبد العباس دغبوش. (٢٠١١). الأهمية الاستراتيجية للموقع البحري العماني. مجلة الآداب(٩٧).

٥١. عبد القادر زلّوم. (١٩٦٣). عُمان والإمارات السبع: دراسة جغرافية إنسانية. دار مكتبة الحياة، بيروت.

٥٢. عبد الله بن محمد الطائي. (٢٠٠٨). تاريخ عمان السياسي. مكتبة الربيعان، الكويت.

٥٣. عبد الله يوسف الغنيم. (١٩٨١). أقاليم الجزيرة العربية بين الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصرة. الكويت: الكويت للنشر.

٥٤. عبد المعطي محمد عيد. (٢٠٠٥). بحث في زخارف الفخّار في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام (أطروحة دكتوراه غير منشورة). المعهد العالي لحضارات الشرق الأدنى القديم، جامعة الزقازيق، مصر.

٥٥. العقاد، ص. (١٩٥٦). الاستعمار في الخليج الفارسي. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٥٦. عمار لبيد إبراهيم. (٢٠١٩). الحركة الإباضية في عُمان أنموذجاً. مجلة كلية التربية للبنات، ١١(١).

٥٧. فاطمة بنت ناصر الحاتمية، ومحمد سالم غثيان الطراونة. (٢٠٢٢). رحلة القبطان همرتون من مسقط إلى زنجبار. مجلة أبحاث ميسان، ١٨(٣٥).

٥٨. لاندن، روبيرت جيران. (١٩٦٧). عُمان منذ ١٨٥٦: الحداثة المزعزعة في المجتمع العربي التقليدي. جامعة برينستون، نيوجيرسي.

٥٩. لاندن، روبيرت جيران. (١٩٩٤). عمان منذ ١٨٥٦: مسيراً ومصيراً (ترجمة محمد أمين عبد الله). وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٦٠. محمد بن حمد الشعيلي. (٢٠١٥). التاريخ العُماني: قراءات وتحليلات. دار الفرقد، دمشق.

٦١. محمد بن سالم المعشني. (٢٠١٥). الظاهرة اللغوية في المجتمع العُماني المعاصر: قراءة لسانية اجتماعية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ٢(٩).

٦٢. محمد سلمان الجبروي. (٢٠١١). الحرب الأهلية العُمانية ١٧١٨-١٧٥٣. مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (١٨٠).

٦٣. محمد قرقش. (١٩٩١). عُمان والحركة الإباضية. مكتبة مسقط، سلطنة عُمان.

٦٤. محمد مرسي عبد الله. (١٩٧٨). إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣-١٨١٨ (ج. ١). المكتب المصري الحديث، القاهرة.

٦٥. محمود أبو الغُلا. (١٩٨٨). جغرافية إقليم عمان: سلطنة عُمان ودولة الإمارات. مكتبة الفلاح، الكويت.

٦٦. محمود شاكر. (٢٠٠٥). موسوعة تاريخ الخليج العربي (ج. ١). دار أسامة، عمّان.

٦٧. محمود علي الداود. (١٩٦٤). محاضرات عن التطور السياسي الحديث لقضية عمان. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

٦٨. مصطفى بن محمد شريفي. (٢٠١١). الشيخ نور الدين السالمي مُجدّد أمة ومحيي إمامة. جمعية التراث ودار الخلدونية، الجزائر.

٦٩. مطهر الصفاري. (٢٠٢٢). سلطنة عُمان: المجتمع والسياسة الخارجية. أوراق سياسية، (٦٣).

٧٠. معد صابر رجب، ورائد سامي حميد. (٢٠٢٠). المقاومة العُمانية للاحتلال البرتغالي للخليج العربي. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ٢٧(٣).

٧١. نور الدين السالمي. (١٢٥٠هـ). تحفة الأعيان بسيرة أهل عُما (المجلد ١). القاهرة: مطبعة الشباب.

٧٢. نور الدين عبد الله بن حميد السالمي. (١٣٤٧هـ). تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان (ج. ٢). المطبعة السلفية، القاهرة.

٧٣. هادي حسن حمودي. (٢٠١٧). عُمان: التاريخ الجيوسياسي منذ أقدم العصور. بيروت: دار الكتب العلمية.

٧٤. وزارة الاعلام. (١٩٩٩). عُمان ٩٩. مسقط: وزارة الاعلام.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٧٥. وفيق محمد جمال الدين. (٢٠٠٤). ميناء قابوس (سلطنة عُمان) دراسة تحليلية في جغرافية النقل البحري. الجلة الجغرافية العربية(٥٤).

٧٦. ولكنسون، فيليب ستيوارت. (١٩٨٠). عُمان: تاريخاً وعلماء (ترجمة محمد أمين عبد الله). وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان.

٧٧. ياقوت بن عبد الله الحموي. (١٩٧٧). مُعجم البلدان (المجلد ٤). بيروت: دار صادر.

الهوامش

*تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية (٢,١٤٩,٦٩٠) كم٢ واليمن (٥٥٥,٠٠٠) كم٢.

*١ تُظهر الدراسات أن هناك خلاف في تاريخ انتخاب احمد بن سعيد إماماً، وتمثل الاختلاف بين الأعوام (١٧٤١، ١٧٤٤، ١٧٤٧، ١٧٤٩، ١٧٥٣)، لكن مع تتبُّع المصادر التاريخية وجدنا أن عام ١٧٤٤ هو الأنسب لأسباب عدّة، منها؛ في عام ١٧٤٢ تم انتخاب سلطان بن مرشد اماماً على عُمان لغرض طرد الفرس، وفي حينها كان احمد بن سعيد حاكماً على صحار، وخلال الحرب قُتل سلطان بن مرشد، واستطاع احمد بن سعيد بعد نجاحات متوالية من السيطرة على شاطئ صحار حتى مسقط، وتمكن من القضاء على الفُرس واخراجهم في عام ١٧٤٤، ولقدرته على استرجاع الدولة من الغزاة، تم انتخابه إماماً في أواخر عام ١٧٤٤. أمّا عام ١٧٤٧ والتي تشير اليها عدد من المصادر يرجع سببها إلى اغتيال (نادر شاه) شاه إيران، غير أنّ انتهاء الحملة الفارسية ليست متعلقة بوفاة الشاه إذ انتهت في عام ١٧٤٤ بعد إحكام احمد بن سعيد سلطته على الشواطئ ووقوع خسائر كبيرة في الجانب الفارسي مما اضطرهم إلى الانسحاب، وخلال الإمعان في تاريخ عُمان والحروب والأحداث التي جرت عليها نجد أنّ انتخاب الامام كانت تتم مباشرة بعد وفاة الامام السابق، شأنها في ذلك أسلوب الخلافة الإسلامية.

* المذهب الإباضي من المذاهب الإسلامية ويُنسب إلى عبد الله بن إباض أحد تلاميذ جابر بن زيد واضع المذهب وفقيهها، ويرى الاباضية ان يكون دستور الدولة هو القرآن والسنة النبوية، وأن يلتزم رئيس الدولة عدل الخلفاء الراشدين وتمسكهم بالدين، كما وتقوم على الاعتدال والابتعاد عن التطرف وهدفهم الرئيس إقامة تعاليم الدين الحنيف. ومن رأيهم أن الإمام يجب ان يتم اختياره من قبل الأمة اختياراً حراً ليس لاعتبارات الأصل أو القبيلة أو غيره، كما وأنّ الأمة تحتفظ لنفسها بحق عزل الإمام إذا أخلّ بشروط العقد بينه وبين الجماعة. للمزيد من المعلومات حول الاباضية، انظر: فاروق عمر فوزي،" دراسات في تاريخ عمان، منشورات جامعة آل البيت، عمّان، ٢٠٠٠، ص١٢٣-١٣٦.

* تُنسب قبيلة آل بوسعيد إلى أبي سعيد المهلب بن أبي صفرة الأزدي، وآباء المهلب من الأزد الذين خرجوا من اليمن واستقرّوا بعمان. وكانت في الأصل تُكتب آل أبي سعيد ومع مرور الأيام مُزجت الباء مع اللام، فصار المفرد (آلبوسعيدي) والجمع (آلبوسعيد) من دون الياء للفرق بين المفرد والجمع. انظر: حمد بن سيف آلبوسعيدي، الموجز المفيد نبذ من تاريخ آلبوسعيد، مطبعة عُمان ومكتبتها، مسقط، ١٩٩٥، ص١٩.

(٢) للمزيد حول قيام الإمامة منذ عام ١٩١٣ وحتى اتفاقية السيب، انظر: لاندن، روبيرت جيران. (١٩٩٤). عمان منذ ١٨٥٦: مسيراً ومصيراً (ترجمة: محمد أمين عبد الله). وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ٤٥٩-٤٧٢؛ Skeet, Ian. (n.d.). Op. Cit., 91-93؛ التركي، عبد الله بن إبراهيم. (١٤٣٠هـ). قيام نظام الإمامة في عمان ١٩١٣-١٩٢٠. مجلة جامعة أم القرى لعلوم

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية، ٤٦, ٢٨٣-٣٣٢؛ Sachedina, Amal. (2013). Of Living Traces and Revived Legacies: Unfolding Futures in the Sultanate of Oman (PhD Dissertation). University of California, Berkeley, 27-45.

* اتفاقية السيب: وهي اتفاقية حدثت بين السلطان تيمور بن فيصل والامام محمد بن عبد الله الخليلي وبوساطة القنصلية البريطانية، تقر بتقسيم البلاد بين إقليم الساحل (سلطنة مسقط) وإقليم الداخل (إمامة عمان). وقد وضعت حدًا للصراع على السلطة بين أنصار الإمامة في الداخل وأنصار السلطان في الساحل. وتم توقيع هذه الاتفاقية في مدينة السيب في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠. وقد اشتملت على ثمانية بنود أهمها الاعتراف باستقلال المقاطعات الداخلية لعُمان، وهي ما جاءت في صالح الإمامة، أمّا ما جاء في صالح السلطان هو تعهُد قادة الإمامية بعدم مهاجمة المدن الساحلية أو التدخل في شؤون الحُكم للسلطان. للمزيد انظر: الحسيني، فاضل محمد. (١٩٩٦). الدور البريطاني في عقد اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ بين سلطان مسقط والإمام في داخلية عُمان. حولية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١٩، جامعة قطر، ١٦٧-١٧٧.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317